(مستخرج)

مِصْرُ المُعَاصِرَة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

التكتلات الاقتصادية الدولية : تجمّع البريكس نموذجًا
مع تركيز خاص على
العلاقات التجارية بين مصر والدول المؤسِّسة للبريكس

د . روحية محمد رفعت علي إبراهيم

مدرس بقسم الاقتصاد - كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

أبريل ٢٠٢٤

العدد ٥٥٤

السنة المائة وخمسة عشر

القاهرة

L'EGYPTE CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

International economic blocs : BRICS as a model
With special focus on
Trade relations between Egypt and the founding countries of BRICS

Dr . Rawheia Mohamad Refaat Ali Ebrahim

Lecturer in the Department of Economics - Faculty of Politics and Economics, Suez University

April 2024

No. 554

CXV itéme Année

Le caire

التكتلات الاقتصادية الدولية : تجمُّع البريكس نموذجًا مع تركيز خاص على العلاقات التجارية بين مصر والدول المؤسِّسة للبريكس

د . روحية رفعت

مدرس بقسم الاقتصاد - كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

مستخلص:

استهدف البحث دراسة طبيعة التكتلات الاقتصادية الدولية كتجربة اقتصادية بارزة على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، مع التركيز على تجمُّع البريكس، وبحث مدى تأثير انضمام مصر لهذا التكتُّل على تنمية تجارتها الخارجية. لذلك تناول البحث طبيعة وأهداف تكتل البريكس، كما تناول تحليل حجم التبادلات التجارية بين مصر والدول الخمس المؤسِّسة للبريكس. وتوصَّل البحث إلى أن الحجم الكلي للتبادل التجاري بين مصر ودول البريكس الخمس يُمثل حصة ضئيلة نسبيًا من إجمالي التجارة الخارجية المصرية، بالإضافة إلى اختلال الهيكل السلعي للتجارة معهذه الدول. حيث تركزت الصادرات السلعية المصرية لدول البريكس فى بعض المواد الأوَّلية والبترولية والسلع الغذائية غير المجهَّزة؛ مقابل تركز الواردات فى السلع المصنَّعة والآلات والأجهزة ومعدَّات النقل.

الكلمات الدالة : التكتلات الاقتصادية الدولية، مجموعة دول البريكس، مصر.

International economic blocs: BRICS as a model

With special focus on Trade relations between Egypt and the founding countries of BRICS

Dr . Rawheia Mohamed Refaat Ali Ebrahim

Lecturer in the Department of Economics - Faculty of Politics and Economics, Suez University

Abstract:

The research aimed to study the nature of international economic blocs as a prominent economic experience at the global, regional and sub-regional levels, with a focus on the BRICS grouping and examining the extent of the impact of Egypt's accession to this bloc on the development of its foreign trade. Therefore, the research addressed the nature and objectives of the BRICS bloc, and also analyzed the volume of trade exchanges between Egypt and the five founding countries of BRICS. The research concluded that the total volume of trade exchange between Egypt and the five BRICS countries represents a relatively small share of the total Egyptian foreign trade, in addition to the imbalance in the peaceful structure of trade with these countries. Egyptian merchandise exports to the BRICS countries were concentrated in some raw materials, petroleum, and unprocessed food commodities, while imports were concentrated in manufactured goods, machinery, devices, and transportation equipment.

Key words: International Economic Blocs,BRICs, Egypt.

مقدمة :

تُعتبر التكتلات الاقتصادية الدولية من أهمِّ أركان النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سواء كانت اقتصادية خالصة إلى حد كبير(مثل «الميركسور» فى أمريكا اللاتينية)، أو كانت ذات طابع متعدد الأطياف (مثل الاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي). وهي تمارس أدوارًا متعددة شديدة الأهمية فى العالم، وذات تأثير كبير على مختلف المجموعات والأقاليم والمناطق الدولية وعلى الدول الأعضاء، وقد أصبح الانضمام للتكتلات الدولية عاملاً مهمًا من عوامل القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ومنها تكتل مجموعة بريكس (انضمَّت إليها مصر رسميًا فى عام ٢٠٢٣) والتي تُعدُّ من أهمِّ التكتلات الدولية وأكثرها حداثة وواحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرعها نموًا فى العالم ، ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن أيضًا من الناحية السياسية ؛ ذلك أن تأسيس مجموعة البريكس ومعدلات النمو الاقتصادي السريع لأعضائها- وخاصة الدول الخمس المؤسِّسة- يزيد من وتيرة التحوُّل التدريجي فى مركز الثقل للتوازن الاقتصادي العالمي من بعض الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة, كما أن ذلك يدعم الحاجة إلى سرعة تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد، والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب؛ لإحداث توازن أمام القوة المطلقة لعدد قليل من الدول الصناعية. وتنضمُّ مصر-بحكم التاريخ والجغرافيا- إلى عدد من التكتلات الدولية، وخاصة الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، كما ترتبط بعلاقات شراكة وتعاون مع البعض الآخر، كالاتحاد الأوربي. وقد انضمَّت رسميًا إلى البريكس -كما ذكرنا آنفًا- فى عام ٢٠٢٣.

مشكلة البحث:

تتمثَّل إشكالية البحث فى محاولة رصد الوضع الراهن لعلاقات مصر التجارية مع مجموعة البريكس كمحاولة لاكتشاف قدراتنا على الاستفادة من نجاحات هذه المجوعة؛ سعيًالتحسين أوضاع الميزان التجاري المصري بزيادة الصادرات المصرية وتحجيم الواردات والتخفيف من حدة العجز فيها، ومعرفة إلى أيِّ حد يُساهم تكتل أو تجمع «بريكس» فى تنمية تجارة مصر الخارجية بالذات؟ ومن هذه الإشكالية تأتي مجموعة من التساؤلات البحثية وهي:

- ما التغيرات الرئيسية فى العلاقات الاقتصادية الدولية من جراء بروز التكتلات العالمية؟
- وما طبيعة البريكس؟
- ما دلالات التركيب السلعي والجغرافي للمبادلات التجارية بين مصر والدول المؤسِّسة لتجمع البريكس؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من إمكانية تحقيق المنافع الكبيرة المحتملة والمتولِّدة من التكتلات-مثل بريكس- لتعزيز عملية التنمية فى مصر كنموذج.

أهداف البحث:

- إلقاء الضوء على الإيجابيات والسلبيات من الانضمام للتكتلات والتجمعات الاقتصادية.
- المساهمة فى تحديد الأثر الصافي للانضمام للتكتلات والتجمعات الاقتصادية.
- التعرُّف حجم العجز،أو الفائض -إن وُجِد- فى تجارة مصر الخارجية مع الدول الخمس المؤسِّسة للبريكس: روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا.
- تلمُّس أفضل الطرق لتحقيق المنفعة المُثلى للانضواء تحت لواء البريكس، لا سيَّما الوصول للصيغة المناسبة لتغيير الهيكل السلعي والجغرافي لتجارة مصر الخارجية مع الدول الأعضاء فى تجمع البريكس.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي فى استعراض الإطار النظريلكلٍّ من التكتلات الاقتصادية والإطار الفكري لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، والمنهج التحليلي فى تحليل علاقة مصر التجارية مع دول مجموعة البريكس، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي فى استخلاص نتائج العلاقة بين مصر ودول البريكس، واقتراح بعض التوصيات.

المحور الأول
التكتلات الاقتصادية الدولية
مدخل أساسي

أوَّلًا: مفهوم التكتلات الاقتصادية الدولية:

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة، إلا إن ظهورها كتجربة اقتصادية بارزة كانت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انضمَّت إليها مجموعة من الدول، سواء كانت نامية أو متقدمة، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم فى تلك الفترة وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول. وقد بدأ التمهيد لظهور التكتلات الاقتصادية فى ضوء بعض المشروعات بعد الحرب العالمية الثانية، مثل مشروع "مارشال» الذي كان يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية من أمريكا لبعض لدول الأوربية التي خرجت منهكة بعد الحرب، والمصحوبة بشروط سياسية وعسكرية[1]. ولكن ربما تعود فكرة التكتلات إلى أكثر من مئة عام، حيث كانت فى القديم يغلب عليها الطابع السياسي، وذلك من خلال ما كان يُسمَّى بالنظام الاستعماري Colonial System واستغلال الدولة الحاكمة لموارد مستعمراتها،ولكن مع مرور الزمن تغيَّرت هذه التوجُّهات وتحوَّلت من سياسية إلى اقتصادية، لهذا فإن مفهوم التكتلات الاقتصادية غير محدد بتعريف واحد، وله أكثر من توجُّه، لذلك أطلق عليها عدة تعريفات نذكر منها:

التكتل: هو عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديًا، تاريخيًا، جغرافيًا، اجتماعيًا،ولديها المصالح الاقتصادية المشتركة؛ بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية؛ لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثَمَّ الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لتلك الدول[2].

التكتل الاقتصادي هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، ورؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها. ولا يتوقف الأمرعند هذا

(١) عمر حسين(١٩٩٨)، «التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، صـ٩.
(٢) عبد المطلب عبد الحميد(٢٠٠٦)، «اقتصاديات المشاركة الدولية - من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية،الإسكندرية، صـ١٧.

الحد بل يمتدُّ إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول؛ بغية رفع معدلات النمو فى البلدان. المعنية[١].

والتكتل الاقتصادي هو تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير فى الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك،وهذا التجمع يكون فى إطار معين قد يكون اتحادًا جمركيًا أو منطقة تجارة حرة...الخ.

فالتكتل الاقتصادي إذن كمفهوم يُظهر الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي،

ويُعبِّر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء[٢].

ومما سبق نستخلص أن التكتلات الاقتصادية: هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة؛ لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي الذي يُعدُّ المتغير الرئيس أو أحد المتغيرات الرئيسة الحاكمة لعملية التكامل البيني فيها.

وفى ضوء ما سبق، يسهل تصنيف التجمعات الدولية من حيث الدوافع التي قامت على أساسها:

١- التكتلات الاقتصادية ذات الدافع المالي:

مثال ذلك: «مجموعة العشرين» ذات الطبيعة المتعلقة بالجانب المالي الدولي، وقد عقدت هذه المجموعة اجتماعات متتالية على مستوى القمة، وتضمُّ عشرين دولة هي الأكثر تأثيرًا فى مجريات النظام المالي الدولي الراهن، وفى مقدمتها الولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا والهند، والسعودية. وقد أخذ نشاط هذه المجموعة يتعدى طابع المنشأ الأصلي لها، لتمدَّ بصرها صوب قضايا أخرى أبعد من الأفق المالي، كما يتبيَّن من مداولاتها، والتي تتضمَّن مسائل متنوِّعة متصلة بالتغير المناخي وأزمة الطاقة الدولية وغيرها[٣].

(١) مسعداوي يوسف(٢٠١٠)، «دراسات فى التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، صـ ١٤٠.

(٢) عبد الرحيم إكرام(٢٠٠٢)، «التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، صـ ٤٥.

(٣) سالي موفق عبد الحميد(٢٠١٧)، التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها فى الاقتصاد العالمي:بريكس أنموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،صـ ٨٠.

٢- التكتلات الاقتصادية ذات الدافع «الاقتصادي- السياسي»:

قد يكون الدافع وراء التكتل اقتصاديًا- سياسيًامعًا، برغم ارتباط ظروف النشأة والتكوين بالعامل الاقتصادي قبل غيره؛ وهذه حالة «الاتحاد الأوربي»، حيث أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثَمَّ أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية[١]، وكذلك الحال فيما يتعلق بمجموعة (آسيان) –رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا- حيث يُعتبر العامل الاقتصادي ملمحًا أساسيًا فى تكوينها وتطورها، ولكن مسارها المتصل عبر الزمن يتجاوز «الاقتصاد» بوتيرة متسارعة، متجهًا صوب تشكيل إطار تنظيمي أكثر إحكامًا وأوسع نطاقًا على نحو متزايد.

٣- التكتلات الاقتصادية ذات الدافع الأمني[٢]

قد يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعًا أمنيًا، ورغبة الحكومات فى المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، وذلك مثل «منظمة شنغهاي للتعاون»، التي تضمُّ فى عضويتها كلًا من روسيا والصين ودول آسيا الوسطى بصفة أساسية، فإن ملمح التنسيق الأمني ربما يُشكل المتغير الأهم فى مجال حوافز التكوين، ولكنها تغدو بصورة متزايدة محفلًا للمشاركة الاقتصادية والتجارية.

وفى المقابل، هناك بعض التجمعات الدولية التي كان المتغير الاقتصادي لديها حاضرًا، فى أحد جوانبه، ولكنه لا يكفي لاعتبارها تجمعًا اقتصاديًا؛ ونُشير هنا إلى (تجمع الدول المطلة على بحر قزوين) الذي يضمُّ روسيا وإيران، بالإضافة إلى أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، ويستهدف وضع وتطوير آلية دائمة لتقاسم الثروات الطبيعية على الشواطئ وفى الأعماق، وخاصة من النفط والغاز، بدءًا من العمل على صياغة اتفاق ملزم بهذا الشأن، وهو مالم يتحقَّق منذ إنشاء هذا التجمع قبل أكثر من عشرين عامًا.

ويصدق نفس الأمر تقريبًا -وإن كان بدرجة أقل- على مشروع (تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي) ذي الملمح الأمني بدرجة أوضح، الذي أُعلِن عن إنشائه قبل أكثر من عشرين عامًا أيضًا، مع شكوك محيطة بوجوده واستمراريته.

---

(١) حسن خلف فليح، «العلاقات الاقتصادية الدولية»، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، بدون سنة نشر، صـ ١٨٠.
(٢) مسعداوي يوسف(٢٠١٠)، «دراسات فى التجارة الدولية»، مرجع سبق ذكره، صـ ١٤٤.

ثانيًا: التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي:

يموج عالمنا بالعديد من صور التجمعات والتكتلات، منها العالمي العام، أو العالمي المتخصص (اقتصاديًا...إلخ) ومنها العابر للأقاليم و«دون الإقليمي» و«الإقليمي الشامل»، عامًا كان أو مختصًا بالمجال الاقتصادي أو غيره. فالإطار المفهومي العريض للتجمعات أو التكتلات الاقتصادية الدولية يجمع كليًا أو جزئيًا ما ذُكِر آنفًا، كما أنه يستبعد أو يمنع المنظمات العالمية الشاملة كونيًا من جهة أولى، والمنظمات الإقليمية ذات الطبيعة العامة من جهة ثانية[١].

١- التكتلات العالمية:

ونُشير هنا على وجه التحديد في المجال العالمي الشامل إلى أسرة الأمم المتحدة، حتى وإن كانت بعض منظماتها ووكالاتها المتخصِّصة ذات وظيفة اقتصادية محددة، مثل (منظمة الأغذية والزراعة) و(برنامج الغذاء العالمي) و(منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) وغيرها[٢]. كذلك الحال فيما يتصل بمؤسَّسات «بريتون وودز» (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) المنشأة عام ١٩٤٤م بمقتضى الاتفاق الموقَّع آنئذ فى تلك المدينة الأمريكية الصغيرة، فإنها منظمات دولية حكومية «متعددة الأطراف» بالمعنى الكوني الشامل لتعدُّدية الأطراف، من حيث المبدأ، وإن لم تضمَّ فى واقعها الفعلي جميع الوحدات الدولية المعنية؛ لأسباب متعلقة بهيكلية النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية.

٢- التكتلات الإقليمية:

إن مسيرة تكوين التجمع الأوربي هي الأشهر فى هذا السياق منذ أواسط الخمسينات من القرن المنصرم (١٩٥٨)، والذي وصل إلى إعلان تكوين «الاتحاد الأوربي»، وهي تقدم مثالًا بالغ الوضوح على ما يُمكن أن تُحققه الإرادة السياسية على صعيد التكامل البيني عبر الزمن، وقد تحوَّل من «المجمَّع الأوربي للفحم والصلب»

(١) وسن إحسان عبد المنعم(٢٠٢٠)، «ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات فى ميزانالقوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجًا، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين، العدد٥٨.

(٢) عبد المطلب عبد الحميد(٢٠٠٣)، «النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر»، مجموعة النيل العربية، القاهرة، صـ ١٢٩.

إلى «الجماعة الاقتصادية الأوربية» فالاتحاد الأوربي المنبثق منه تكتل مالي فرعي (منطقة اليورو)[١].

غير أن الاتحاد الأوربي وإن كان يُعدُّ مثالًا ناصعًا على النجاح النسبي، فإنه اعتُبِر فى نفس الوقت نموذجًا دالًا على صعوبة النجاح فى عالم مضطرب مضطرم بالصراعات بين القوى الدولية؛ من أجل الهيمنة، أو من أجل مقاومة الهيمنة.

٣- التكتلات عابرة الأقاليم:

يُعدُّ «منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي –الباسيفيكي» آبك APEC– والذي عُمره أكثر من ثلاثين عامًا، ويضمُّ نحو ٢١ دولة تقع كليًا أو جزئيًا فى قارة آسيا، أو تطلُّ على المحيط الهادي، ويعقد اجتماعاته السنوية للقمة فى مدن متنوِّعة من أعضائه – تجمُّعًااقتصاديًا دوليًا بكل تأكيد، وذا طابع «عابر للأقاليم». وقد غدا هذا التجمع مسرحًا لتصارع الإرادات الدولية، متأرجحًا بين عدة مشاريع للتوسع الإستراتيجي،ومن أبرز هذه المشاريع المشروع الأمريكي الداعي إلى بناء (شراكة إستراتيجية عبر المحيط الهادي)، بحيث تضمُّ ١٢ دولة مطلة على ذلك المحيط، أبرزها الولايات المتحدة واليابان، وذلك بقصد استبعاد الصين وروسيا (علمًا بأن الرئيس الأمريكي السابق أعلن الانسحاب من مشروع «الشراكة عبر المحيط الهادي»). وهناك المشروع الصيني الداعي إلى (شراكة إستراتيجية إقليمية) على امتداد كامل الإقليم الآسيوي؛ للالتفاف على المشروع الأمريكي، وبينهما مقترح مجموعة «آسيان» حول (الشراكة الإستراتيجية الإقليمية الشاملة) والذي يضمُّ المخططين الأمريكي والصيني فى تصوُّر موحَّد، وإن يكن أكثر بُعدًا عن إمكانية التحقق العملي من نظيريْه.

ويُشار هنا إلى تقدم الصين بخطوة تجريبية واثقة، فى محاولة كبيرة لتجاوز(مؤسَّسات «بريتون وودز»- منظومة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ممثلة بصفة خاصة فى (بنك التنمية الآسيوي) المرتبط كمنظمة تمويلية إقليمية بالبنك العالمي؛ وتتمثل الخطوة الصينية فى إطلاق مشروع (بنك الاستثمار فى البنية الأساسية الآسيوية AIIB) بمساهمة صينية أساسية فى رأسمال البنك بمقدار ٥٠ مليار دولار.

(١) المرجع السابق مباشرة، صـ صـ ١٢٠-١٢١.

وغير بعيد عن ذلك؛ دور الصين فى تشجيع قيام تجمع البريكس، لعله أهمُّ تجمع اقتصادي خلال السنوات الأخيرة، مكوَّنًا مما يُسمَّى (مجموعة الدول النامية الديناميكية الكبيرة)،ويضمُّ الصين وروسيا والهند والبرازيل، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا، قبل توسُّعه الأخير فى عام ٢٠٢٣.

وفى مجال المنظمات الإقليمية «العامة»أيضًا نُشير إلى كلٍّ من «جامعة الدول العربية» و«الاتحاد الإفريقي» سليل «منظمة الوحدة الإفريقية»، كمثالين بارزين للمنظمات «الحكومية» على مستوى الأقاليم.

وعن التجمعات الإقليمية الفرعية، نُشير هنا إلى «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» التي تضمُّ زهاء عشرين دولة عربية فى محاولة طموح لتحرير التجارة العربية البينية، فى حضور عقبات جمَّة، وخاصة فيما يتعلق بالقيود «غير الجمركية» على التجارة، والاتفاق على «قواعد المنشأ»، وتجارة الخدمات. وعلى المستوى الإفريقي نجد التجمعات الاقتصادية الفرعية دون الإقليمية، شرقًا ووسطًا وغربًا، ممثلة بصفة خاصة فى (كوميسا) و(سادك) و«إياك»، وقد تكوَّنت منها «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» التي أُعلِن عن قيامها عام ٢٠١٥م، ثم مؤخرًا «منطقة التجارة الحرة القارية» فى ٢٠١٩[١].

(١) محمود محي الدين، ورشا عبد الحكيم(١٩٩٨)، «الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣١)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، صـ٢ .

المحور الثاني
العلاقات الاقتصادية الدولية
(مدخل نظري ورؤية تطبيقية)

أوَّلًا: العلاقات الاقتصادية الدولية فى الفكر الاقتصادي:

يغلُب على «نظرية التجارة الدولية» ونظرية «التكامل الاقتصادي» السائدتين فى «الاقتصاد الدولي» -كأحد الفروع الأساسية لعلم الاقتصاد الحديث- الطابع «الوضعي» Positive الذي يقوم على المنهج السائد فى بحوث العلوم الطبيعية، ويحاول تطبيقه على العلوم الاجتماعية، بحيث تُعتبر العلوم الطبيعية والاجتماعية -رغم اختلاف موضوعها- علومًا وضعية. بل وُجدت محاولة لنقل طابع العلم الوضعي إلى «الإنسانيات» وخاصة الدراسات الأدبية واللغوية والفلسفية والنفسية، من حيث استخدام الأساليب التجريبية أو الإمبيريقية، ممثلة بصفة خاصة فى منهج «الاستقراء»، كمقابل للمنهج الاستنباطي المستخدم فى العلوم الرياضية[1].

وأهمُّ ما ينتج عن الطابع الوضعي، إضفاء صفة «الحياد» على النظريات المفسِّرة للظواهر محل البحث، واعتبارها خالية من «القيم» Value free؛ أي: غير ذات محتوى إيديولوجي، وبدون حمل اتجاهات فكرية بعينها.

وينسحب هذا الطابع الوضعي على «نظرية التجارة الدولية» السائدة، والتي تقوم على مفهوم «المزايا المتبادلة»، سواء أخذت صورة المزايا المطلقة عند آدم سميث، أو «المزايا النسبية» عند ريكاردو، أو تباين نسب الوفرة فى عوامل الإنتاج بين الدول، كما فى النظرية السويدية لهيكشر وأولين ونظرية هابرلر فى «نفقات الاختيار» أو «التكلفة البديلة»، بل وكذلك الحال فيما يتعلق بمفهوم «المزايا التنافسية» لمايكل بورتر[2].

وبالرغم من كل هذه النظريات السائدة للتجارة الدولية، تُعتبر «المزايا المتبادلة» بين الدول - بغضِّ النظر عن أي اعتبار آخر- هي العامل المفسِّر الأساسي للتجارة الخارجية.

(1) Phil Thorntonm(2012), "BRICS BANK : Building purpose, EMERGING MARKET", Euromony Institutional Investor,4-5.

(2) Morazan, Pedro, Project Leader, Sudwind-InstituteE, and Others(2012), "The Role Of BRICS In The Developing World" DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES OF THE UNION, DIRECTORATE B, POLICYDEPARTMENT, EUROPEAN PARLIAMENT, p.p .28-35.

هكذا الأمر أيضًا بالنسبة لنظرية التكامل الاقتصادي السائدة، والتي تقوم بصفة عامة على النزعة «الوظيفية» Functionalism التي تُركز على الجوانب الفنية التي تُمثلها عمليات ومراحل التكامل المختلفة، التي تتباين من حيث «الوظيفة» التي تُؤديها. وبعبارة أخرى: فإنها تُركز على الوسائل أكثر من النظر إلى الغايات البعيدة المرتبطة بطبيعة النظم الاجتماعية وما تُمثله من قيم فكرية أو مثاليات فلسفية.

وبذلك نجد أن نظرية التكامل تقوم على افتراض مجموعة مراحل تدريجية، لكلٍّمنها وظيفة تُسْلِم إلى ما يليها، ابتداء من «التفضيل التجاري» إلى «منطقة التجارة الحرة» ثم «الاتحاد الجمركي»، وبعده «السوق المشتركة» فالاتحاد الاقتصادي، الذي يتلوه الاندماج الكامل بين الوحدات السياسية المعنية[1]. ولكلٍّ من هذه المراحل والعمليات وظيفة (فنية) محددة لا تتعداها، وإن كانت تُمهد لما يليها، حيث تبدأ المسيرة التكاملية بخفض الحواجز الجمركية المتبادلة فى حالة «التفضيل التجاري»، ثم تنتقل إلى تحرير التجارة المتبادلة من القيود الجمركية وغير الجمركية فى مرحلة «التجارة الحرة». وبعد ذلك يتمُّإقامة حائط جمركي مشترك تجاه العالم الخارجي فى حالة «الاتحاد الجمركي»؛ تمهيدًا لتحرير تدفقات الأشخاص ورؤوس الأموال فى «السوق المشتركة»، ومن بعد ذلك، ترتبط التدفقات الحرة لكلٍّ من السلع والأشخاص ورأس المال بإقامة «منطقة نقدية مشتركة» أو «اتحاد نقدي»، وانتهاج «سياسات اجتماعية مشتركة» مما يُقيم سوقًا موحَّدة أو منفردة بالفعل single market، وهذه هي حالة «الاتحاد الاقتصادي»، والتي يأتي من بعدها اندماج كامل أو شبه كامل، وخاصة بتوحيد مسعى السياسات الخارجية والدفاعية.

بذلك يتضح أن الاتجاه الوضعي لعلم الاقتصاد، والذي انعكس على الطابع «المحايد» لتبادل المزايا كأساس لنظرية التجارة الخارجية، والاتجاه «الوظيفي» لنظرية التكامل الاقتصادي، يُمثل النظر إلى التدفقات الاقتصادية باعتبارها منعزلة عن العوامل (الأخرى)، تطبيقًا لما يُعرف فى طرق البحث لعلم الاقتصاد بـ(افتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه) : Everything being Equal.

(1) Ibid., p.p .28-35.

تطبيقًا لما سبق، سادت النظرة إلى العلاقات الاقتصادية الخارجية لمختلف الدول باعتبارها بعيدة عن العوامل (الأخرى)، أو يجب أن تكون بعيدة عنها؛ حتى تُحقق أكبر مكاسب ممكنة للأطراف ذات الصلة[١].

ثانيًا : الاتجاهات المفسِّرة للعلاقات الاقتصادية الدولية:

فى مقابل «التيار الرئيسي» فى الأبحاث النظرية للعلاقات الاقتصادية الدولية، كما استعرضناه فيما سبق، وُجِدت ثلاثة اتجاهات فرعية:

١-الاتجاه الأول يُمثله: منهج «الاقتصاد السياسي» Political Economy :

بمعنى: أن الاقتصاد علم اجتماعي يتأثر فى المقام الأول بالبنية الاجتماعية للسلطة السياسية والتركيب البنائي للدولة، دستوريًا وجغرافيًا ومجتمعيًا. ولعل هذا ما ظهرمنذ أواسط القرن التاسع عشر بصفة أوَّلية فى عنوان الكتاب الذي وضعه أحد الآباء الكبار لعلم الاقتصاد، وهو دافيد ريكاردو صاحب كتاب «مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة»، وقد أخذ الاقتصاد السياسي طابعًا جذريًا Radical على يدي كارل ماركس فى كتابه (نقد الاقتصاد السياسي) مطبقًا إيَّاه على تحليل «رأس المال» كعلاقة اجتماعية حاكمة للنظم القائمة فى الدول الأوروبية الرئيسية، تلك العلاقة التي تُؤسِّس للصراع الطبقي والاستغلال الاجتماعي ممثلًا فى مصادرة فائض القيمة التي يخلقها عنصر العمل، لصالح عنصر رأس المال والذي لا يُشارك فى خلق القيمة الاستعمالية للسلعة أو الخدمة، وإنما يعود لنزح الجزء الأكبر – المتبقي Residual– من القيمة التبادلية بعد دفع الأجور كمقابل نقدي للعمل المأجور[٢].

انطلاقًا من هذه النظرية «الجذرية» للاقتصاد السياسي، نشأ وترعرع فى الستينات والسبعينات من القرن العشرين فرع كامل للاقتصاد السياسي الدولي قائم على تحليل علاقة الاستغلال على الصعيد الدولي، انطلاقًا من مقولة : «التبادل غير المتكافئ» بين الأمم، Unequal Exchange بين دول المركز الرأسمالي فى الشمال، وبين بلدان ومناطق «التخوم» أو «الهوامش» فى الجنوب. وتم التنظير لهذا الاتجاه على أيدي مجموعة من علماء الاقتصاد فى أوروبا والعالم الثالث، وأسَّس هؤلاء العلماء مدرسة كاملة من أبحاث الاقتصاد الدولي سُمِّيت بمدرسة أو نظرية «التبعية».

(١) زينب حسين عوض الله (١٩٩٩)، «الاقتصاد الدولي: نظرة على بعض القضايا الاقتصادية الدولية المعاصرة»، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، صـ ٣١٠.
(٢) المرجع السابق مباشرة، صـ ٣١١.

وقد قامت نظرية «التبادل غير المتكافئ» على العامل الأساسي المتمثل فى أثر الماضي الاستعماري على الحاضر والمستقبل الاقتصادي للقارات الثلاث: إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

أمَّا الاتجاه الآخر فى: منهج «الاقتصاد السياسي الدولي» فقد انتشر فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وخاصة لدى بعض الدوائر الأكاديمية فى جماعة بحوث «العلوم السياسية» ممثلة بصفة خاصة فى الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ASPS. حيث برز الاهتمام بالربط بين الوقائع الاقتصادية والعوامل السياسية التي اعتُبِرت بمثابة إطار تفسيري ، له قوة إقناعية كبيرة تجاه العوامل الاقتصادية.

ويجد هذاالاتجاه جذوره فى بعض أدبيات «الاتجاه البنائي-الوظيفي» وخاصة من خلال منهجية البحث السياسي المسماة بطريقة المدخلات– المخرجات، حيث يكون النظام السياسي مسبوقًا بالمدخلات ممثلة فى «المطالب المجتمعية Demands»، وملحوقًا بالمخرجات ممثلة فى مدى الدعم أو التأييد السياسي Support– ومن حولها جميعًا دائرة «التغذية المرتدة» Feedback التي تُمثل البيئة المحيطة بالنظام السياسي.

انطلاقًا من ذلك، نشأ مَيْلٌ متزايد فى بحوث الاقتصاد الدولي إلى ربط الوقائع الاقتصادية بالعوامل السياسية، مما ترك أثرًا قويًا على تعديل توجُّهات النظريات التقليدية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي ، فى الأدبيات السائدة، وبالتالي أصبح من المقبول أن يتمَّ الرجوع إلى الميول والاتجاهات السياسية للفواعل المؤثرة فى المجتمعات، ومنها الفواعل من الدول State Actors وخاصة الحكومات والمجالس التشريعية والهيئات القضائية، وكذلك الفواعل غير الحكومية وخاصة منظمات المجتمع المدني ، بل و» الفواعل -غير الدول» Non-State Actors.

٢-الاتجاه الثاني هو: ما يُسمَّى بالاتجاه المثالي Ideal: والذي يُركز على اعتبار المبادئ الكلية والقيم الكبرى، هي المتغير الرئيس المؤثر فى اتجاهات العلاقات المتبادلة بين الأمم . وتفرَّع عن هذا الاتجاه ما يُسمَّى التوجُّه ما بعد الليبرالي Post-Liberal . ويقترب هذا الاتجاه مما يُسمَّى بالليبرالية الجديدة، حيث سادت نزعة قائمة على مبدأ «حرية التجارة» على المستوى الوطني والدولي، وهو ما

انعكس فى عملية تأسيس منظمة التجارة العالمية (١٩٩٣) والتي سرعان ما واجهت عقبات جمّة،وقد اتضح ذلك من تعثر (جدول أعمال التنمية) الذي طُرِح فى جولة المفاوضات التجارية بمدينة الدوحة والمُسمَّى بـ»جدول الأعمال الدوحة» طوال السنوات الأخيرة، وخاصة على وقع المقاومة الصلبة التي أبدتها الدول النامية بقيادة الصين والهند، وكذلك مصر وإندونيسيا، فى وجه المحاولات الغربية الرامية إلى تحرير التجارة فى غير صالح العالم النامي[١].

٣-الاتجاه الإستراتيجي:

ينظر هذا الاتجاه إلى العلاقات الاقتصادية المتبادلة والتجارة الدولية باعتبارها مرايا عاكسة للأولويات الوطنية التي ترسمها السلطات السياسية فى الدول المعنية، وخاصة فى سياق المنافسة الدولية والصراعات والنزاعات المنتشرة فى العالم المعاصر، وقد اشتدَّ التوجُّه الإستراتيجي فى ثمانينات القرن المنصرم على واقع التفوق الذي حققته كلٌّ من اليابان وبعض دول أوروبا الغربية فى المجالات التكنولوجية والمالية ومعدلات نمو الإنتاجية، مما دعا إدارة الرئيس الأسبق «بيل كلينتون» فى مطلع التسعينات إلى إعلان ما يُشبه «الحرب» للانتصار فى معركة التنافسية العالمية. وقد حقق هذا الاتجاه نجاحات بارزة فى النصف الثاني من التسعينات، وما يزال أثرها ممتدًا حتى الآن، فى تحقيق الصدارة التكنولوجية الأمريكية، برغم بروز وتعاظم قوة أقطاب محتملة وخاصة فى شرق آسيا، وبصفة أخص من جانب الصين.

مما سبق نخلص إلى الاتجاهات الرئيسية التالية ذات القوة التفسيرية إزاء العلاقات الاقتصادية الدولية من حيث صلتها بالعوامل السياسية والمجتمعية عمومًا:

- الاتجاهات ذات الطابع الوضعي، وتمثل التيار الغالب فى الفكر الاقتصادي الدولي السائد.
- الاتجاهات التي قامت بتحدي التفسير الوضعي للعلاقات الاقتصادية، من مداخل مختلفة بديلة، وأهمها مدخل:«الاقتصاد السياسي» ، و«الاتجاه الليبرالي» و«التوجه الإستراتيجي».

ويمكن أن نصل مما سبق إلى أنه من الصعب أن نُنكر الصلة بين الاقتصاد والسياسة على الصعيد الدولي، إلى حدّ أنه يُمكن اعتبار أن العلاقات الاقتصادية الدولية

(١) محمود محيي الدين ورشا عبد الحكيم(١٩٩٨)، «الاقليمية الجديدة...»، مرجع سبق ذكره، صـ ٥.

تتحرك فى (بيئة) سياسية بصفة أساسية، وأن انطلاق حركة التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي لابُدَّ أن يفترض توفر (حد أدنى) من التوافق فى (الإرادات السياسية) والتوجهات النظامية بين الأطراف المعنية.

ويتأكَّد ذلك من تجارب النجاح والفشل فى العمليات التكاملية والتجارية الرئيسية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

وأبرز تجارب النجاح النسبي هي (الاتحاد الأوروبي). وليس من شك أن القيم السياسية المشتركة، وتشابه وتماثل الهياكل الاجتماعية، برغم اختلاف الأطر الدستورية، تُمثل العامل الرئيس المحفِّز للتجربة.

أمَّا أبرز تجارب الإخفاق النسبي، فهي تجربة التكامل الاقتصادي العربي، حيث كان افتقاد الإرادة السياسية التكاملية لدى السلطات السياسية المنفردة فى الدول العربية، هو العامل الأساسي المفسِّر لعدم النجاح.

لقد قامت العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية على قاعدة (تبادل المنافع السياسية) أكثر منها (تبادل المكاسب الاقتصادية)، ولذلك خضعت المبادلات التجارية وغيرها لأثر التقلبات فى العلاقات بين الدول العربية، والضعف فى بنية النظام الإقليمي العربي. وربما تُمثل الخبرة الإيجابية لما يُسمَّى بـ (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) خلال السنوات الأخيرة استثناءً من القاعدة، ولكنه استثناء يثبت القاعدة أيضًا، حيث تحول العوامل السياسية دون تطوير هذه المنطقة إلى اتحاد جمركي ثم إلى سوق مشتركة واتحاد اقتصادي، برغم توفر العوامل التوحيدية على الصعيد العربي بأكثر مما هو قائم حتى بين دول الاتحاد الأوروبي وبعضها البعض.

المحور الثالث

التعريف بتجمع البريكس[١]

أوَّلًا: نشأة تكتل البريكس :

ظهر مصطلح «بريك» BRIC لأول مرة على يد الاقتصادي بمؤسَّسة الاستثمار الأمريكية «جولدن ساكس» و «جيم أونيل» عام ٢٠٠١ للإشارة إلى أربعة اقتصادات «صاعدة» هي: البرازيل وروسيا والهند والصين – حسب ترتيب حروف الكلمة باللغة الإنجليزية – مع وضع «أداة الجمع» (حرف S) فى نهاية الكلمة كمضاف، وجعل Economies مضافًا إليه، فى المصطلح المركب BRICS Economies . وفى عام ٢٠٠٣ تأكد استخدام المصطلح فى تقرير صادر عن نفس المؤسَّسة، دالًّا على مغزى القوة الاقتصادية للدول الأربع، فُرادى وجماعة، ودورها المستقبلي المتوقع فى الاقتصاد العالمي[٢].

وقد حقَّق المصطلح ذيوعًا فى دوائر الأعمال والمال العالمية، وفى الأعمال البحثية وتقارير الهيئات الدولية، لدرجة جعلته ينتقل بالتدريج من حيز الفكر إلى التطبيق، حيث ناقشت الدول الأربع فكرة إقامة إطار يجمعها، أثناء المشاركة فى مداولات «الجمعية العامة للأمم المتحدة» فى نيويورك أواخر عام ٢٠٠٦. وانعقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول الأطراف الأربع على هامش قمة «الدول الثماني الكبرى» (الدول الصناعية السبع + روسيا) فى العاصمة اليابانية طوكيو عام ٢٠٠٨، وقد تم الاتفاق على دورية الاجتماع على هذا المستوى، حيث اعتُبِر اجتماع طوكيو القمة الأولى لمجموعة أو تجمع «البريك». وأعقبه اجتماع القمة الثاني فى روسيا عام ٢٠٠٩[٣]، تلا ذلك انضمام جمهورية جنوب إفريقيا إلى التجمع فى عام ٢٠١٠م، فأصبح حرف (S) جزءًا أصيلًا من المصطلح، باعتباره الحرف الأول من اسم العضو الجديد بالإنجليزية، وتحوَّلت مجموعة (بريك) إلى (بريكس) BRICS، وحضرت جنوب إفريقيا بهذه الصفة اجتماع القمة الثالثة فى الصين فى العام المذكور ٢٠١٠،

(١) إجلال راتب وآخرون ، (٢٠١٤): تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٣)، الفصل الأول، مجموعة البريكس، الهوية والدور، ديسمبر، ص ص: ٩-٢٦.

(2) Nkunde Mwase and Yongzheng Yang, (2012): "BRICs' Philosophies for Development Financing and Their Implications for LICs", IMF Working Paper, international Monetary Fund.

(3) Phil Thorntonm,BRICS BANK, (2012): Building purpose, EMERGING MARKET, Euromony Institutional Investor,4-5-

وتلتها القمة الرابعة فى الهند عام ٢٠١١، والخامسة فى جنوب إفريقيا ٢٠١٢، ثم السادسة فى البرازيل أواخر نوفمبر ٢٠١٣م، ثم تتالت القمم حتى ٢٠٢٣[١].

وبالإضافة إلى انتظام اللقاءات على مستوى رؤساء الدول، تم تكوين لجان عاملة على المستويات الأقل، وأجهزة تنظيمية فى المجالات القطاعية للأنشطة المستهدفة لـ « البريكس »، كما تم إعداد دراسات وتقارير ذات صلة بهذه المجالات؛ تحضيرًا لوضع السياسات واتخاذ القرارات داخل « التجمع ». وتطبيقًا لذلك، تم الاتفاق فى قمة البرازيل عام ٢٠١٣على إنشاء « مصرف التنمية المشتركة » برأسمال مصرح به قدره ٥٠ مليار دولار، وإنشاء « مجمع احتياطيات النقد الأجنبي » بقيمة ١٠٠ مليار دولار، تُوزع على النحو التالي:

- ٤١ مليارًا من الصين.
- ١٨ مليارًا من كلٍّ روسيا والهند والبرازيل.
- ٥ مليارات من جنوب إفريقيا.

ثانيًا: أهداف تكتل البريكس:

انطلقت مجموعة البريكس من أهداف اقتصادية مشتركة، تكون حافزًا لتماسك هذه المجموعة (متخذين من الاتحاد الأوربي نموذجًا فى ذلك)؛ ذلك لأن دول المجموعة مختلفة عن بعضها فى الكثير من الجوانب السياسية والثقافية، لذلك ركَّزت أهدافها على[٢]:

- تشجيع التجارة والاستثمارات البينية؛ لتحقيق تكامل اقتصادي قوي، خاصة فى مجال النفط والغاز والبنى التحتية.وقد أشار الباحث فى اقتصاد التنمية بجامعة جوهانسبيرغ (ستيفن جيلد) فى هذا المضمار إلى أن هذا لن يكون الاهتمام الوحيد،لكنه سيكون العملية الهامة فى مساعدة الدول نفسها لتحقيق أغراضها الأخرى[٣].

(١) إجلال راتب، (الباحث االرئيسي)، (٢٠١٤)؛ تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس،معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم(٢٥٣)، الفصل الأول، مجموعة البريكس، الهوية والدور، ديسمبر، ص ص: ٩-٢٦.

(٢) وسن إحسان عبد المنعم، (٢٠٢٠)؛ « ترتيبات الإقليمية الجديدة...، مرجع سبق ذكره، ص ١١-١٢.

(٣) أحمد دياب، (٢٠١١)؛ « البريكس تكتل القوى الصاعدة »، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام الدولية، القاهرة، ص١.

- ضرورة إصلاح مؤسَّسات التمويل الدولية؛ من أجل زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة فى صناعة القرار داخل مؤسَّسات النظام النقدي والمالي الدولي (صندوق النقد الدوليوالبنك الدولي للتعمير والتنمية).
- محاولة تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي فى المدفوعات الدولية،حيث تبلور الدول الخمس اتفاقية تقديم قروض أو منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية؛ لتدويل تلك العملاتوتأسيس آليات جديدة.
- فى القمة الرابعة للمجموعة التي عُقِدت فى الهند عام ٢٠١٢،أُضِيفت أهداف جديدة تعكس متطلبات الوضع الاقتصادي العالمي؛ وذلك لأن الدول الخمس هي أعضاء فى نفس الوقت فيG٢٠.
- تهتمُّ المجموعة بشكل خاص بالتعاون التكنولوجي، خاصة فى مجال الطاقة المتجددة وتحسيناستخدامها، لاسيما وأن البرازيل تُعد من بين الدولة الرائدة فى هذا المجال(١).
- الاتفاق على تعاون مؤسَّسي بما يجعل من الدول المؤسِّسة للبريكس مجموعة جيوسياسية وجيو اقتصادية لها وزنها وقادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلِّي، ودرء المخاطر المحتملة، مع خلق نظام للتنسيق الأمني فيما بينها.
- العمل على محاولة تأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن الهيمنة الأمريكية، مع العمل على إصلاح المنظمات الدولية الجماعية، وتحديدًا الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن.
- السعي لجذب دول صاعدة وناجحة تشارك هذه المجموعة فى تطلعاتها،كما يمكن الانفتاح على بعض دول العالم الإسلامي، لاسيما الدول الرئيسية فيه مثل:إيران، وتركيا، وماليزيا.

ثالثًا: طبيعة تكتل البريكس:

كما نعلم، فإن «بريكس» BRICS مكوَّن أصلًا من (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، ثم بلغ أوْج توسُّعه الكمِّي بضمِّ بلدان عديدة من «الجنوب» فى عام

(1) General Leonid, (2011) : "BRICS and the mission of reconfiguring the world", strategic culture foundation (Russia), 15 June.

٢٠٢٣ م، قد لا يربط بعضها رابط قوي فى جوانب متعددة. وتم ذلك بانضمام ست دول هي: مصر وإثيوبيا وإيران والسعودية والإمارات والأرجنتين[١].

ويمكن تقديم محاولة مقترحة فى التعريف الجامع المانع للبريكس على النحو التالي[٢]:

(البريكس: هو تجمع دولي عابر للأقاليم interregional Community ، يسعى لممارسة نفوذ أعضائه، وهي من بين الدول النامية وأكثرها ديناميكية وخاصة فى مجالي « التجارة والمال؛ من أجل تحقيق مصالح مشتركة معينة للدول والأعضاء، وتغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولي، دون المساس بالهيكل الأساسي لتوزيع القوة فى النظام الاقتصادي العالمي الراهن.

مثل هذا التعريف يقوم بوظيفة الجمع والمنع، أو الإثبات والنفي، كما يلي:

١. يجمع أو يُثبت صفة التجمع الدولي، ويستبعد أو ينفي كونه منظمة دولية تامَّة.

٢. يتضمن أو يُثبت هدفين أساسين للتجمع وأعضائه:

أ - تحقيق مصالح ومنافع مشتركة للدول الأعضاء، فى المجال الاقتصادي تحديدًا عامًا، وفى التجارة والمال بصفة خاصة.

ب - السعي إلي تغيير بعض شروط التجارة العالمية والنظام النقدي والمالي العالمي، من خلال العمل على إصلاح منظمة التجارة العالمية، عبْر كسر احتكار صندوق النقد الدولي لاحتياطيات السيولة الدولية المتاحة للبلدان النامية، وكسر احتكار البنك الدولي لقيادة عملية تمويل الإصلاحات الهيكلية، وخاصة للاقتصادات النامية بمختلف فئاتها الفرعية، فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٣- يمنع التعريف المذكور أو ينفي – سعي البريكس إلى المساس الجوهري بالهيكل الراهن لتوزيع القوة فى إطار النظام الاقتصادي العالمي، والنظام الدولي عمومًا. ولا يُستغرَب هذا النفي فى ضوء اعتبار القوى المحركة للبريكس على تنوع نُظمها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، فالصين والهند وروسيا، غير ذات مصلحة

(1) European Parliement, (2012):, Policy Department,the role of BRICS in the Developing World, April.

(٢) معهد التخطيط القومي (٢٠١٤)، ....مرجع سبق ذكره.

فى زعزعة الأركان المستقرة للنظام الاقتصادي العالمي: فالصين أكبر دولة مصدِّرة للمصنوعات فى العالم [1]، أما الهند فيرتبط تطورها الاقتصادي وفق المسارات الراهنة، بالعمل علي التوجُّه التصديري للصناعة،بالإضافة إلى المشاركة فى ثمار التقدم العملي والتكنولوجي العالمي فى البلاد الحاكمة للتكنولوجيا الرقمية للمعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا النووية وبحوث مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتكنولوجيا الحيوية وعلوم الغذاء والطب. كما أن الهند فى التحليل الأخير هي الموئل الأكبر للكتلة الكبيرة من الفقراء فى آسيا والعالم، وذات أكبر حجم للسكان فى الكرة الأرضية.

أما روسيا فقد خرجت من دورة «النقاهة» التي أعقبت انهيار «الاتحاد السوفيتي» ، وتحاول أن تعالج ما تخلف من جراح وتُداويها بالحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبيًا ومستقرة عبر الزمن، من خلال تجارة البترول والغاز الطبيعي للدول المستهلكة الكبرى فى أوروبا والشرق الآسيوي، مع محاولة الحفاظ على القوة العسكرية الموروثة من الاتحاد السوفيتي فى مجالي الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية، لاسيما الأسلحة النووية المحمَّلة بالصواريخ البالسيتية عابرة القارات، كأداة ردعية وربما قتالية فى غمار الأزمات المتجددة.

أما البرازيل وجنوب إفريقيا فإنهما من «الدول متوسطة القوة» على مستوى النظام الدولي، ومن القوى الإقليمية الرائدة فى المنطقة القارية التي تقع فيها كلٌّ منهما، وليست فى وارد العمل على تغيير الأسس المستقرة حتى الآن لهيكل النظام الدولي.

كل هذا، مع العلم بأن أعضاء البريكس هم فى طليعة القوى المرشَّحة للعب دور عالمي رئيس فى المستقبل، لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب Multi – polar .

(1) Global Trends 2025, (2008): "Transformed World, National Intelligence Council,November",p.12

المحور الرابع

المبادلات التجارية بين مصر والدول الخمس المؤسِّسة لتجمع البريكس

(رصد عام ورؤية تحليلية)

روسيا، الصين، البرازيل، الهند، وجنوب إفريقيا

يتناول هذا الجزء رصد وتحليل هيكل التجارة الخارجية بين مصر والدول الرئيسة فى تكتل البريكس خلال السنوات الأخيرة، والتعقيب على تأثير هذا الهيكل على الاقتصاد المصري.

أوَّلًا: رصد التبادل التجاري بين مصر والدول المؤسِّسة لتجمع البريكس خلال السنوت الأولى من الألفية[1]:

١- التبادل التجاري بين مصر وروسيا:[2]*

زادت قيمة التبادل التجاري بين مصر وروسيا بنسبة ١٤٪ خلال عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٥,١ مليون دولار من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٣ (١١ شهرًا)، وذلك مقارنة بـــ ٤,٥ مليون دولار عام ٢٠٢٢، وذلك طبقًا للبيانات المأخوذة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وخلال الأحد عشر شهرًا المذكورة، وهي الأولى من ٢٠٢٣ بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى روسيا ٤٦٩ مليون دولار، بنقص ١٣,٧٪ عن القيمة المسجلة فى عام ٢٠٢٢ (٥٤٣ مليون دولار).

وأهم السلع المصدَّرة من مصر إلى روسيا هي: الخضروات والفواكه (٣٨٠,٣ مليون دولار)، والبلاستيك (٢٠,٣ مليون دولار)، والبذور الزيتية (١٠,٣ مليون دولار) ثم الأجهزة الكهربائية (٨,٤ مليون دولار)، وأخيرًا منتجات الألبان (٧,٤٦ مليون دولار).

أمَّا واردات مصر من روسيا فقد بلغت ٤,٦ بليون دولار فى عام ٢٠٢٣، مسجلة زيادة بنسبة ١٧,٥٪، بالمقارنة مع ٣,٩ مليون دولار فى عام ٢٠٢٢.

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، نشرات وأعداد متعددة.

(2) Sun, 28 Jan 2024Egypt Today, UNCTAD Site,

وأهم السلع التي استوردتها مصر من روسيا -عن عام ٢٠٢٣-هي: الحبوب (٢,٥ بليون دولار)، والشحوم والزيوت الخضرية (٤٧٥,٢ مليون دولار)، والحديد والصلب (٥٥٥ مليون دولار)، والزيوت المعدنية والوقود (٣٥٠,٢ مليون دولار)، وأخيرًا الأخشاب ومنتجاتها التي سجلت (٢٧٦,٧ مليون دولار) .

أمَّا من حيث الاستثمارات، فإن الاستثمارات الروسية فى مصر خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بلغت ١٤١,٢ مليون دولار، بزيادة ١١٧,٧٪عمَّا سجله العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ حين بلغت الاستثمارات ٦٤,٩ مليون دولار.

ومما تجدر الإشارة الخاصة إليه هنا هو العمل فى محطة (الضبعة) للطاقة النووية، طبقًا للاتفاق بين الحكومتين المصرية والروسية عام ٢٠١٥ بإنشاء أربع وحدات للطاقة بقدرة إجمالية تبلغ نحو ٤٨٠٠ ميجاواط، وفق التوقعات الرسمية.

٢- التبادل التجاري بين مصر والصين:

تُظهر بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التطور اللافت للنظر فى العلاقات التجارية بين مصر والصين، فقد زادت قيمة الصادرات المصرية للصين لتصل إلى ١,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢م، وذلك مقابل ١,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع ٢٥,١٪، فى حين بلغت الواردات المصرية من الصين عام ٢٠٢٢ نحو ١٤,٤٠ مليار دولار مقابل ١٤,٤٢ مليار دولار عام ٢٠٢١.

وقد بلغت قيمة واردات مصر من الصين عام ٢٠٢٣ نحو ١٢,٨ مليار دولار مقابل ١٤,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢م، وذلك بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتُعتبر الصين أولى الدول الخمس التي تستورد منها مصر عمومًا على مستوى العالم، وهي بالترتيب: الصين، الولايات المتحدة، السعودية، الكويت، البرازيل.

وحول أهم المجموعات السلعية التي صدَّرتها مصر للصين خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٢ فإنها تشمل: الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها (البترول والمنتجات البترولية)، فى المرتبة الأولى، بقيمة ١,٢ مليار دولار، ثم الفواكه بقيمة ٧٤,٣ مليون دولار، فالأغذية الحيوانية المجهَّزة بقيمة ٦٢,١ مليون دولار، وتلتها الألياف النسيجية بقيمة ٢٦,٥ مليون دولار، ثم الجلود بقيمة ١٧,٥ مليون دولار.

وجاءت مجموعة الآلات والأجهزة الآلية والكهربائية ومعدات النقل وأجزاؤها فى المرتبة الأولى لواردات مصر من الصين عام ٢٠٢١-٢٠٢٢م، وكانت الصين أكبر الدول المصدِّرة لمصر خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣، وبينما كانت أهمُّ واردات مصر من الصين عام ٢٠١٥ هي: المنتجات الكيماوية العضوية، واللدائن ومصنوعاتها، والألياف التركيبية الصناعية، والشعيرات التركيبية والاصطناعية، والملبوسات وتوابعها، والحديد ومصنوعاته؛ فإنه بعد نحو عشر سنوات (عام ٢٠٢٣) جاءت الآلات والأجهزة الكهربائية فى الصدارة (بقيمة نحو ٢,٦١٨ مليار دولار)،تليها المراجل والآلات و«الأدوات الآلية» بنحو (ملياري دولار)، ثم الشعيرات التركيبية (١,١ مليار دولار) وواردات السيارات والجرارات (٦٨٤ مليون دولار) والحديد والصلب (٦٦١ مليون دولار).

٣-التبادل التجاري بين مصر والبرازيل:

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن حجم التبادل التجاري بين مصر والبرازيل بلغ-من حيث القيمة-٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣ مقابل ٤,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢م، وذلك بنسبة انخفاض ١٨٪.

وقد ارتفعت قيمة الصادرات المصرية إلى البرازيل لتسجل ٤٤٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ٤٣٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٢، وذلك بنسبة ارتفاع ١,٣٪، بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من البرازيل ٣ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٣.

وأهمُّ المجموعات السلعية التي صدَّرتها مصر للبرازيل خلال عام ٢٠٢٣هي:الأسمدة بقيمة ١٨٣ مليون دولار، ثم الحديد والصلب بقيمة ٤٦ مليون دولار، وبعدها مجموعة الخضر والفواكه المحضَّرة بقيمة ٣٨ مليون دولار، ثم الخضروات والفواكه الطازجة بقيمة ٣٠ مليون دولار، وأخيرًا: الزجاج ومصنوعاته بقيمة ٢١ مليون دولار.

أمَّا أهمُّ المجموعات السلعية التي استوردتها مصر من البرازيل خلال عام ٢٠٢٣ فقد جاء فى صدارتها واردات «الحبوب» بقيمة ٧٢٦ مليون دولار، وتلتها خامات الحديد بقيمة ٦٠٧ ملايين دولار، وفى المرتبة الثالثة جاء السكر بقيمة ٥٦٨ مليون دولار، ثم اللحوم بقيمة ٣٩٢ مليون دولار.

أمَّا الاستثمارات البرازيلية فى مصر فقد سجَّلت أقل من مليون دولار فقط ، ليس غير (٨٢٩ ألف دولار) خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٢,٤ مليون دولار خلال ٢٠٢١/٢٠٢٠م، وذلك بنسبة انخفاض ٩٦٥.٪.

٤- التبادل التجاري بين مصر والهند:

كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر والهند لتصل إلى ٦ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٥,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١م، وذلك بنسبة ارتفاع ١٣,٧٪، وقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الهند نحو١,٩ مليار دولار فى عام ٢٠٢١، مقارنة بنحو ملياري دولار فى عام ٢٠٢٢م، وذلك بانخفاض بنحو ٦,٥٪.

أمَّا أهمُّ المجموعات السلعية التي صدَّرتها مصر إلى الهند فهي: الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها (١,٢مليار دولار)، ثم الأسمدة بقيمة ٢٦٨ مليون دولار.

وبالنسبةلواردات مصر من الهند فقد ارتفعت بنحو ٢٦,٤٪ لتصل إلى ٤,١ مليار دولار فى عام ٢٠٢٢ مقارنة بنحو ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٢١.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات الهندية فى مصر خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٦٦,١ مليون دولار.

٥-التبادل التجاري بين مصر وجنوب إفريقيا:

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وجنوب إفريقيا -من حيث القيمة- ٢١٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ (مقابل ١٥٨,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠)، وقد بلغت الواردات من جنوب إفريقيا ٨٨,٢ مليون دولار، مقابل ١٢٩ مليون دولار للصادرات.

وتستورد مصر من جنوب إفريقيا: البطاريات والسيارات والجرارات والدراجات، ثم النحاس ومصنوعاته، والحديد والصلب، والمنتجات الكيميائية والأجهزة، بينما تُصدر مصر إليها: الفواكه، والمصنوعات السكرية، والمنتجات الكيميائية غير العضوية، ومواد البناء.

ومع تفعيل اتفاق التجارة التفضيلية لجنوب إفريقيا مع سبع دول نامية، يُتوقع زيادة الصادرات المصرية بنسبة ١٠-١٥٪ سنويًا خلال السنوات القادمة، وذلك مع تطبيق الخفض التدريجي للتعريفات الجمركية.

ثانيًا: تعقيبات تحليلية على التجارة الخارجية بين مصر ودول البريكس الخمس المؤسِّسة:

١- التجارة الخارجية بين مصر وروسيا:

يُلاحظ تذبذب قيمة التجارة المتبادلة بين مصر وروسيا عبر الزمن، كما يتمثل فى عام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، طبقًا للبيانات المأخوذة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة، من بينها: عدم استقرار قيم التبادل لفترة زمنية طويلة نسبيًا، بخلاف الحال فى العلاقة بين مصر والشركاء الرئيسيين التقليديين معها فى التجارة والاستثمار، خاصةً أوروبا الغربية والولايات المتحدة والدول الآسيوية، لاسيما شرق آسيا.

ويتجلى هذا التذبذب فى قيم كلٍّ من الصادرات والواردات، وفى مجال الصادرات بالتحديد، نقصت الصادرات عام ٢٠٢٣ بنسبة ١٣,٧٪ عنها فى عام ٢٠٢٢ (٤٦٩ مليون دولار مقابل ٥٤٣ مليونًا).

التركيب السلعي للتجارة المتبادلة والعجز التجاري: تمثلت أهمُّ السلع المصدَّرة من مصر إلى روسيا فى مجموعات سلعية معينة، فى مقدمتها: الخضروات ومنتجات الألبان، مع ملاحظة الفارق الضخم فى قيم الصادرات من المجموعات السلعية كما تُظهرها بيانات الشهور الأحد عشر الأولى من عام ٢٠٢٣، إذ تغلب عليها مجموعة الخضروات والفواكه بقيمة ٣٨٠ مليون دولار، تليها مجموعة البلاستيك بقيمة مسجلة بنحو ٢٠ مليون دولار، وتأتيالبذور الزيتية بقيمة تبلغ ١٠,٣ مليون دولار؛ أي: نحو نصف صادرات مجموعة البلاستيك، وقريبًا منها تأتي الأجهزة الكهربائية بقيمة ٨,٤ مليون دولار، وفى ذيل القائمة تأتي منتجات الألبان بقيمة٧,٤ مليون دولار.

ويُستنتَج من ذلك، ضآلة حجم الصادرات المصرية إلى روسيا، بما فيها المجموعة الأكبر: الخضروات والفواكه، علمًا بتركز الصادرات فى المواد الأوَّلية من الأصل الزراعي (النباتي والحيواني)، باستبعاد مجموعتيالبلاستيك والأجهزة الكهربائية، اللتين تأتيان بقيم بالغة الضآلة من حيث الكمية.

وهكذا يتبيَّن أن روسيا لا تُمثل فى الوقت الحالي شريكًا رئيسيًا لمصر، كسوق للصادرات.

وتأتي (المفاجأة) الممثَّلة فى ارتفاع قيمة الواردات المصرية من روسيا، حيث بلغت ٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٣، وبنسبة زيادة ١٧,٥٪ عن الرقم المسجَّل لعام ٢٠٢٢ (٣,٩ مليار دولار).

من ثَمَّ يتبيَّن ارتفاع قيمة العجز التجاري بين البلدين محل البحث،وذلك بفعل الفجوة بل (الهوّة) الواسعة بين الصادرات والواردات السلعية، حيث بلغت قيمة الواردات المصرية من روسيا عام ٢٠٢٣ نحو ٤,٦ مليار دولار مسجِّلة زيادة بنسبة ١٧,٥٪ بالمقارنة مع الرقم المسجَّل فى عام ٢٠٢٣ (٣,٩ مليار دولار)، وحيث بلغت الصادرات المصرية عام ٢٠٢٣ نحو ٤٦٩ مليون دولار، وبذلك تبلغ قيمة الواردات عدة أضعاف قيمة الصادرات.

ولا شكَّ أن العجز التجاري المذكور يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنمط التركيب السلعي للتجارة، إذ من الملاحظ تركز الصادرات المصرية فى المواد الأوَّلية (المتنوِّعة)،وتتركز الواردات المصرية فى المواد الأوَّلية أيضًا، إلا أن هناك فارقًا واضحًا يتمثل فى تركز الواردات فى مجموعة الحبوب، خاصة القمح، حيث بلغت قيمتها (عام ٢٠٢٣) ٢,٥ مليار دولار من إجمالي الواردات (٤,٦ مليار دولار)؛ أي: أكثر من النصف، وإلى جانب الحبوب، هناك الزيوت بقيمة (٤٧٥ مليون دولار تقريبًا)؛ أي: نحو ١٠٪ من إجمالي الواردات، ثم الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج (الحديد والزيوت المعدنية والأخشاب) والتي بلغت جملتها زهاء مليار دولار، بأقل قليلًا من ٢٠٪ من القيمة الإجمالية للواردات.

ولا شكَّ أن ارتفاع قيمة واردات مصر من (القمح الروسي) يُشير إلى حقيقة (صادمة)، إذا صحَّ التعبير، وهي حاجة الاقتصاد المصرياالماسَّة لاستيراد هذه السلعة الإستراتيجية «الحساسة» ذات التأثير الكبير على الأمن الغذائي المصري كأحد المقوِّمات الرئيسية للأمن القومي، وهذه هي الحالة منذ تغير التركيب السلعي للناتج المحلي الإجماليالمصري من المواد الزراعية، عبر الزمن،حيث أخذت المساحة المزروعة بالقمح فى التناقص التدريجي بصفة ثابتة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، وهذا يُؤكد العلاقة العضوية بين تركيب الناتج وهيكل التجارة فى الحالة

المصرية، كما هي الحالة بشكل عام، طبقًا لأوليات التحليل الاقتصادي، وأبجديات النظرية الاقتصادية.

ولكن ربما يُمكن القول: أن العجز التجاري لمصر تجاه روسيا، قد يُعوِّضه الاستثمار، حيث تُوجد استثمارات روسية متنوِّعة فى مصر، بينما لا تُمثل استثمارات مصر فى روسيا شيئًا مذكورًا.

وتتمثل المشروعات الاستثمارية الروسية فى عدد من النقاط المهمة، فى مقدمتها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، حيث وضع مخطط لتطوير الصناعات (التصنيعية) فيما يُقال باللغة الفرنسية:Biensd'equipments من الآلات والمعدات Machinery & equipment's وأدوات الورش Machine-tools ، وما يرتبط بها من فروع للصناعة المعدنية والكيماوية–الوسيطة.

ولكن الأهم من ذلك إلى حد كبير هو الاتفاق على إنشاء محطة للطاقة النووية بتمويل وتنفيذ الشركاء الروس فى منطقة (الضبعة) بالساحل الشمالي المصري على البحر الأبيض المتوسط. وطبقًا للاتفاق المُوقَّع بين الحكومتين المصرية والروسية عام ٢٠١٥ سوف يتمُّ إنشاءأربعة مفاعلات بقدرة إجمالية تبلغ نحو ٤٨٠ ميجا واط، ويجري العمل بالفعل –(على قدم وساق)- فى هذا المشروع العملاق، وخاصة من حيث صب الخرسانة للأساسات فى المفاعل الأول –كخطوة أولى– وإنشاء مدرسة ثانوية صناعية متخصِّصة فى مجال الطاقة النووية.

٢-التجارة الخارجية بين مصر والصين:

لقد لُوحظ تراجع نسبي محدود فى العجز التجاري المصري مع مختلف دول العالم خلال عام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة نقص الواردات بصفة أساسية، من ناحية، وزيادة محدودة فى الصادرات لبعض المجموعات السلعية ومع بعض الدول من ناحية أخرى.

وكما لُوحظ فى حالة التبادل التجاري مع روسيا، فإن التركيبة السلعية للصادرات المصرية إلى الصين تتسم بغلبة المواد الخام والسلع الأوَّلية، فمن بين القيمة الكلية للصادرات خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣ وهي١,٨ مليار دولار، فإن مجموعة (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها) –أو بصفة عامة: البترول والمنتجات البترولية- بلغت قيمتها ١,٢مليار دولار، بنسبة تصل إلى حوالي ٨٥٪ من

المجموعة، ويلي هذه المجموعة صادرات يُمكن تجاهل قيمتها إلى حد بعيد نسبيًا، كالفواكه والأغذية الحيوانية المُجهَّزة.

وفى مقابل غلبة المواد الأوَّلية والخام على الصادرات المصرية للصين، يغلب على الواردات -عبر الزمن- تزايد حصة الآلات والأجهزة الكهربائية ومعدات النقل، وقد حافظت الألياف النسيجية (المسمَّاة فى التصنيف السلعي بالشعيرات التركيبية) على موقعها المتصدِّر نسبيًا، ثم تليها المنتجات الحديدية.

هذا، ويرتبط اختلال الهيكل السلعي للتجارة المتبادلة بين مصر والصين، كما هو واضح مما سبق، بارتفاع العجز التجاري المصري (لمصلحة الشريك الصيني)، فقيمة الواردات المصرية من الصين بلغت نحو ١٥ مليار دولار، عام ٢٠٢٢، مقابل مالا يزيد عن ١,٨ مليار دولار للصادرات المصرية إلى ذلك البلد.

هكذا تتجلَّى الصورة غير المنصِفة لتجارة مصر مع الصين كما هو الحال مع روسيا، ويبدو أن حالة التجارة المصرية مع أكبر تكتل تجاريعالمي شريك لها (وهو الـ «بريكس») تستدعي سرعة التصحيح، سواء من ناحية العجز المستفحل والمزمن، أو من ناحية الخلل الجوهري فى تركيبة التجارة المتبادلة.

٣- التجارة الخارجية بين مصر والبرازيل:

أوَّل ما يلفت النظر فى التجارة بين البلدين (مصر والبرازيل) تلك الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات؛ أي: تفاقم العجز فى ميزان التجارة السلعية، وبغضِّ النظر عن انخفاض قيمة التجارة المتبادلة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣م؛ بسبب ندرة النقد الأجنبي لدى مصر، فإن الصادرات إلى مصر عام ٢٠٢٣ (مع ملاحظة عدم انخفاضها بل زيادتها!)، بلغت ٤٣٨ مليون دولار، بينما وصلت قيمة الواردات (مع ملاحظة ارتفاعها النسبي) إلى ٣ مليارات من الدولارات.

وهكذا تجاوزت قيمة الواردات نحو ستة أضعاف الصادرات، وذلك بفعل فجوة الحبوب، وخاصة القمح، فى الاقتصاد المصري، وكذلك الحال فى كلٍّ من السكر واللحوم، وكذلك الحديد.

وبهذا، تبرز الفجوة الخاصة بعدد من المواد الأوَّلية الغذائية وغير الغذائية، مما يُؤكد أهمية التركيز على سدِّ فجوة الأمن الغذائي المصري بالذات.

ومقابل الطابع الحيوي والإستراتيجي للاستيراد من البرازيل، مع الضآلة النسبية للقيمة، تأتي بعض الواردات من مادة الحديد والصلب التي شهدت نوعًا من الزيادة فى السنوات الأخيرة، اعتمادًا -فى جانب كبير منها- على واردات مادة (البليت)،وقد شهد التصدير تركزًا فى مجال الأسمدة، ذات الطابع «التاريخي» فى الصناعة المصرية، بالنظر إلى الأهمية المسجَّلة للإنتاج الزراعي المصري بصفة عامة، ثم تظهر الأهمية النسبية للخضروات والفواكه...بحيث لا تشهد الصادرات المصرية أيَّ نوع من (الحضور) للمنتجات المصنَّعة أو القائمة على تكثيف استخدام العلم والتكنولوجيا.

ويتأكد من كلِّما سبق ذكره وتحليله، الاختلال الهيكلي المتأصل فى البنية أو التركيب السلعي للتجارة الخارجية المصرية عمومًا، كانعكاس بصفة أساسية للاختلال الهيكلي المزمن والمتأصل فى التركيب المتعلق بهيكل الناتج المحلي الإجمالي المصري على العموم.

٤-التجارة الخارجية بين مصر والهند:

نأتي هنا إلى الدولة الرابعة بين الدول الخمس المؤسِّسة لتجمع البريكس (وهيالهند) وبين جمهورية مصر العربية.

وكما لاحظنا فيما سبق حال التجارة بين مصر وكلٍّ من (روسيا والصين والبرازيل)، فإن التجارة بين مصر والهند شهدت نفس السمات الأساسية، وفى مقدمتها العجز المتفاقم فى الميزان التجاري لغير صالح مصر، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري (صادرات وواردات سلعية) نحو ٦ مليارات دولار عام ٢٠٢٢، منها الثلث فقط (نحو ملياري دولار) للصادرات، بينما الثلثان للواردات (٤ مليارات دولار تقريبًا).

ويرتبط هذا العجز فى ميزان التجارة السلعية المتبادلة، باختلال هيكل التصدير والاستيراد، حيث تتركز أغلب الصادرات المصرية للهند فى البترول ومنتجاته (تحت مُسمَّى «الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها) بقيمة ١,٢ مليار دولار، ثم الأسمدة.

لكن الواردات المصرية من الهند -فيما يبدو- متنوِّعة تنوُّعًا شديدًا، وتأتي فى مقدمتها (اللحوم) بقيمة (٦٧٤ مليون دولار)، ثم الحديد والصلب بقيمة (٥٣٩ مليون دولار).إنها إذن المواد الغذائية والمواد المعدنية خاصة الحديد، وهو ما يُؤكد الخلل فى

الهيكل التجاري، المرتبط -كما أشرنا آنفًا- بالخلل فى هيكل الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتناقص أهمية المنتجات المرتبطة بالأمن الغذائي المصري عمومًا.

٥-التجارة الخارجية بين مصر وجنوب إفريقيا:

ارتباطًا بخلل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية، كما يتبدَّى فى التبادل بين مصر والدول المؤسِّسة للبريكس بشكل عام، يُلاحظ اختلال الهيكل الإقليمي أو الجغرافي Territorial Composition لغير صالح العلاقة التجارية الصحيحة لمصر مع شقيقاتها الإفريقيات، وخاصة دولة « جنوب إفريقيا » ذات الأهمية الإستراتيجية لمصر، فلم يتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين (عام ٢٠٢١) ٢١٧ مليون دولار فقط (مقابل١٥٨,٥مليون دولار عام ٢٠٢٠).

ولكن تظهر هنا حقيقة تفوُّق التصدير على الاستيراد، بنوعٍ من الفائض لصالح مصر، حيث بلغت الواردات ٨٨,٣ مليون دولار مقابل ١٢٩ مليون دولار للصادرات.

ومرة أخرى يبرز اختلال الهيكل السلعي، حيث تستورد مصر من جنوب إفريقيا البطاريات والسيارات والجرارات والدراجات والأجهزة (كمنتجات صناعية)، بالإضافة إلى النحاس والحديد والصلب، وفى المقابل تُصدر مصر بعض المنتجات الغذائية والزراعية، ومواد البناء، والكيماويات غير العضوية.

ومع التأكيد على ضآلة الحجم الكلي للتجارة المتبادلة بين البلدين: مصر وجنوب إفريقيا، مسجِّلة أقل قيمة للتبادل مع الدول المؤسِّسة للبريكس، وبفارق كبير، فإن مصر-ولأوَّل مرة- قد حققت (فائضًا!) بمقدار ٤٠ مليون دولار تقريبًا، وهو فائض يُمكن تجاهله فى حساب الميزان الكلي للتجارة السلعية بين مصر ودول العالم الخارجي.

الاستنتاجات والتوصيات:

من كل ما سبق مباشرة، نستخلص ما يلي:

١. **إن القيمة الكلية للمبادلات التجارية (صادرات وواردات) بين مصر والدول الخمس المؤسِّسة لتجمع البريكس على التوالي خلال عام تقريبًا، بلغت ما يلي: ٥,١ + ١٦,٢ + ٣,٤ + ٦,٠ + ٢١٧,٠٠ = ٢٧,٨ مليار دولار تقريبًا. ومن هذا التقدير الكلي (٢٧,٨ مليار دولار)، فإن مصر سجَّلت عجزًا إجماليًا مع الدول الخمس فى عام واحد تقريبًا، على التوالي، مقدَّرًا بما يلي: العجز الإجمالي = ٥,٠ + ١٢,٥ + ٣,٠ + ٢,٠ - ٤٠ (فائض مع جنوب إفريقيا) = ٢٢ مليار دولار تقريبًا (بتجاهل قيمة الفائض المحقَّق مع جنوب إفريقيا). وهكذا تُسجل مصر عجزًا متأصلًا ومزمنًا فى العلاقة التجارية مع الدول المؤسِّسة لتجمع البريكس، مما يستلزم رفع قيمة الصادرات المصرية وتنويعها هيكليًا، مع الاستفادة من اتفاقات التجارة التفضيلية (إن وُجِدت).**

٢. **إن الحجم الكلي للتبادل التجاري بين مصر ودول البريكس الخمس المؤسِّسة يُمثل حصة ضئيلة نسبيًا من إجمالي التجارة الخارجية المصرية، تصديرًا واستيرادًا، لذلك يلزم العمل على تعظيم التجارة المتبادلة؛ أي: توسيع الوعاء الكلي للتجارة، فقد بلغ حجم التبادل التجاري الإجمالي بين مصر والدول الخمس للبريكس ٢٧,٨ مليار دولار، بينما وصل حجم تجارة مصر الخارجية وفق بيانات المركزي المصري عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١١٠,٤ مليار دولار؛ أي: لا تزيد حصة تجارة مصر مع دول البريكس عن نحو ٠,٤ من التجارة الخارجية تقريبًا (أربعة من عشرة).**

٣. **إن اختلال هيكل التجارة مع دول البريكس يُمثل مجرد جزء من ظاهرة عامة ومهمة، وهي اختلال الهيكل السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية المصرية. ومن هنا يتضح أن مصر تُعاني من اختلال فى هيكل الصادرات مع مجموعة دول البريكس بدرجات مختلفة.**

ومن هذه الاستنتاجات تلزم توصية مزدوجة وهي: ضرورة توسيع حجم التجارة، خاصة الصادرات، من ناحية أولى، وضرورة تنويع هيكل التجارة، خاصة الصادرات أيضًا، من ناحية أخرى، بحيث تُظهر نوعًا متقدمًا من

التخصص وتقسيم العمل باتجاه التعميق الصناعيوالتكنولوجي Industrial & Techno. Deepening**. بالإضافة إلىإعادة النظر فى سياسات وتنظيمات التجارة الخارجية المصرية، وإنتاج مايُمكن إنتاجه محليًا كبدائل للواردات، سواء من السلع الاستهلاكية أو الوسيطة أو من الآلات والمعدات الرأسمالية. ويرتبط التوسيع والتنويع بضرورة العمل التنموي لتوسيع وعاء الناتج المحلي الإجمالي، وبالذات توسيع وتنويع قنوات توليد هذا الناتج، عن طريق تنمية القطاع الصناعي التحويلي**Manufacturing**،لاسيَّما الفروع الملبِّية للحاجات الأساسية لغالبية السكان، غذائيًا، واستهلاكيًّابشكل عام، واستثماريًا كذلك من السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج، ومن السلع الرأسمالية، من آلات ومعدات متنوعة، بما فيها معدات النقل.**

المراجـــــــع

أوَّلًا: باللغة العربية:

- إجلال راتب وآخرون(٢٠١٤)، «تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس»، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم(٢٥٣)، الفصل الأول، مجموعة البريكس، الهوية والدور، ديسمبر.
- أحمد دياب(٢٠١١)، «البريكس تكتل القوى الصاعدة»، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسَّسة الأهرام الدولية، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، نشرات وأعداد متعددة.
- زينب حسين عوض الله (١٩٩٩)، «الاقتصاد الدولي: نظرة على بعض القضايا الاقتصادية الدولية المعاصرة»، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- حسن خلف فليح، «العلاقات الاقتصادية الدولية»، مؤسَّسة الوراق للنشر، عمان بدون سنة نشر.
- سالي موفق عبد الحميد(٢٠١٧)،«التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها فى الاقتصاد العالمي:بريكس أنموذجًا»، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية.
- عبد الرحيم إكرام(٢٠٠٢)، «التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة»، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٦)، «اقتصاديات المشاركة الدولية- من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز»، الدار الجامعية،الإسكندرية.
- عبد المطلب عبد الحميد(٢٠٠٣)، «النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر»، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- عمر حسين(١٩٩٨)، «التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق»، دار الفكر العربي، القاهرة.

- محمود محيي الدين ورشا عبد الحكيم(١٩٩٨)، «الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣١)، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة.
- مسعداوي يوسف(٢٠١٠)، «دراسات فى التجارة الدولية»، دار هومة، الجزائر.
- وسن إحسان عبد المنعم (٢٠٢٠)، «ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات فى ميزانالقوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجًا، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين، العدد٥٨.

ثانيًا: باللغة الأجنبية:

- General Leonid (2011) , "BRICS and the mission of reconfiguring the world", strategic culture foundation (Russia), 15 June.
- Global Trends 2025(2008), "Transformed World, National Intelligence Council,November".
- Morazan, Pedro, Project Leader, Sudwind-Institute, and Others (2012), "The Role Of BRICS In The Developing World" DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES OF THE UNION, DIRECTORATE B, POLICYDEPARTMENT, EUROPEAN PARLIAMENT.
- Nkunde Mwase and Yongzheng Yang(2012), "BRICs' Philosophies for Development Financing and Their Implications for LICs", IMF Working Paper, international Monetary Fund.
- Phil Thorntonm(2012), "BRICS BANK: Building purpose, EMERGING MARKET", Euromony Institutional Investor.
- UNCTAD Site,Sun28 , Jan 2024Egypt Today, ,